

قضية



الشراكة بين الأمم المتحدة والأطلسي بدأت في أفغانستان (مانجونا كيران - أ ف ب)

الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، هو أكثر الأمراء العاميين ولاءً للولايات المتحدة. هذه المعلومة باتت متعارفاً عليها، غير أن ولاءه تحوّل في الفترة الأخيرة إلى إجراءات عملية ترهن الأمم المتحدة بأكملها للرجبة الأميركية، وخصوصاً بعد الاتفاق الذي وقعه مع حلف «الأطلسي»، الذي يضع قوات حفظ السلام في تصرّف الحلف

قوّات الأمم المتحدة بتصرّف «الأطلسي»

نيويورك - نزار عبود

في 18 نيسان الحالي، ووسط توتر شديد في شبه الجزيرة الكورية، توجه الأمين العام للأمم المتحدة إلى واشنطن، في زيارة كانت الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة الدولية منذ تأسست عقب الحرب العالمية الثانية. قصد بان كي مون وزارة الدفاع الأميركية، في أول زيارة يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى البنتاغون. رافقه في زيارته وكيله لشؤون عمليات حفظ السلام، أو وزير الدفاع الأممي المسؤول عن القوات التابعة للأمم المتحدة في العالم، الفرنسي هيرفي لادسو. لم يكشف الكثير عن تلك الزيارة ومآلها سوى أن الوفد الأممي بحث مع وزير الدفاع الأميركي، تشاك هاغل، ومساعديه الوضع في كوريا الشمالية ومالي والصومال وسوريا. دول خاضعة إما للحصار أو الوصاية الدولية أو للثنتين معاً.

بان كي مون ليس عقيداً سابقاً في جيش بلاده، ولم يكن مقاتلاً في يوم من الأيام. كان وزير خارجية كوريا الجنوبية، وعمل دبلوماسياً طيلة حياته المهنية. وهو الشخصية الأولى في منظمة قامت على ميثاق يعمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين وفض النزاعات بين الدول بالسياسة أولاً، قبل استخدام أبغض الحلال، وهو اللجوء إلى السلاح والعنف.

والأمم المتحدة برهنت على مدى 67 عاماً أنها كانت تعمل على أفضل وجه عندما يحدث توافق بين الدول، ولا سيما بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. تلك الدول صاحبة امتياز حق النقض والسلاح النووي. وبناءً عليه فإن بان يجب أن يتعاطى مع الأوضاع الدولية بما تفرضه مصالح الدول الخمس مجتمعة، كحد أدنى من الإجماع. واقع الحال برهن أن بان، الذي عرف بأنه أضعف أمين عام شهدته الأمم المتحدة منذ تأسيسها وأقربهم لواشنطن، راعى مصالح البيت

حلف شمال الأطلسي في 23 أيلول 2008. الاتفاق الذي وقعه بان كي مون شخصياً في نيويورك مع الأمين العام لحلف الأطلسي آنذاك، ياب دي هوب شيفير، لم تُستشر به بكين أو موسكو. وفاجأ العاصمتين حسيماً تسرب بعدها لوسائل الإعلام. والملاحظ أنه جاء بعد شهر ونصف شهر على اندلاع القتال بين جورجيا وروسيا عبر إقليم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وجرى الاتفاق بتكتم شديد، حتى إن الجانب الروسي لم يعلم به إلا بعد أكثر من شهر على توقيعه، ما أصاب وزير الخارجية سيرغي لافروف وقتها بصدمة. وطلب توضيحات من بان كي مون، لكنه لم يحصل على إجابة صريحة.

نص المعاهدة أو الاتفاق تسرب لاحقاً إلى بعض وسائل الإعلام، وبقي معظم العالم غير مدرك لحصوله أو لأبعاده. يرحب الاتفاق في الفقرة التمهيدية بالتعاون الذي جرى بين المنظمين على مدى أكثر من عقد «في حفظ السلم والأمن الدوليين». ورغبة منهما وانسجاماً مع روحية نتائج قمة العالم لعام 2005 وضع هدف الاتفاق «تأمين إطار نحو مشاورات وتعاون موسع بين الأمانتين العامتين». وقرر الأمينان العامان لكل من الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي تشديد التزامهما بصيانة السلام والأمن الدوليين. واستندا في ذلك إلى «تاريخ

من التجارب المشتركة التي أظهرت قيمة التنسيق الفعال والكفوء بين المنظمين». تنسيق جرى في البلقان عندما شاركت قوات الأطلسي، خارج إطار مجلس الأمن الدولي، في ضرب الجيش اليوغوسلافي وتدمير البنى الأساسية لصربيا وشن غارات في كوسوفو في تدخل في شؤون دولة جرى تفكيكها إلى مجموعة من الدوليات الضعيفة، كما استند في بنوده وفقراته إلى التعاون بين الأمم المتحدة والأطلسي في أفغانستان. حرب شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وعملت الأمم المتحدة كمشرعن لها.

المعاهدة تبني على هذه التجارب التي تكررت لاحقاً في ليبيا، وإن بموافقة صينية وروسية هذه المرة. وهي تهدف إلى توسيع التعاون في غير بقعة من العالم بموازاة منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، «وفق روحية قمة العالم». تلك القمة التي وسّعت ميثاق الأمم المتحدة وأدخلت قواعد ومبادئ للتدخل

الخارجي في شؤون الدول الداخلية تحت ذريعة «مسؤولية الحكومات في حماية السكان». وسأقت المعاهدة أمثلة أخرى عن التعاون مثل دور الأمم المتحدة المساند لعمليات «الأطلسي» في باكستان، حيث تشرف الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية كما جرى عام 2005. وجاء في المعاهدة «تعاوننا محكوم بميثاق الأمم المتحدة، وبالمبادئ والخطوط العامة المعترف بها دولياً، وبالتشاور مع السلطات الوطنية».

أما التعاون الإضافي خارج هذه الأطر الفضفاضة الحسالة للأوجه، فمن شأنه «المساهمة الكبيرة في معالجة التهديدات والتحديات التي تتطلب رداً من المجتمع الدولي». حسب نص المعاهدة، وبناءً عليه شددت المعاهدة على «إنشاء صيغة أو إطار من أجل التشاور والحوار والتعاون». وتمضي الفقرة الثالثة من المعاهدة لتؤكد على تلبية احتياجات المنظمات الإقليمية وما يتفرع عنها. منظمات لحكومات لم تكن يوماً منتخبة ديموقراطياً، أو

ما قل ودل

تجاهل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ننانج استطلاعات الرأي التي تشير إلى أن نسبة شعبيته بلغت 25%، وهي أقل نسبة شعبية لرئيس في فرنسا خلال أكثر من نصف قرن. وقال هولاند في تصريحات إلى وكالتي «رويترز»، «فرانس برس» إنه يدرك مدى صعوبة الوضع. وأضاف أنه سيمضي قدماً في إجراءات إعادة النمو، مثل إعفاءات ضريبية للشركات تستهدف خفض تكلفة العمالة وإصلاحات في قوانين العمل من المنتظر إقرارها في أيار. (رويتزر)

تقرير

أنقرة تمنع الدعاوى ضد الجنود والضباط الإسرائيليين

علي حيدر

بهدف قطع الطريق على عوائل الشهداء والجرحى الأتراك المعارضين على التسوية بين الحكومتين التركية والإسرائيلية في ما خصّ نشطاء سفينة مرمرة التركية، في عام 2010، ويهدف تقديم مزيد من الضمانات للطرف الإسرائيلي، نقلت صحيفة «هارتس» عن مسؤولين إسرائيلييين رفيعي المستوى قولهم إن الاتفاق بين أنقرة وتل أبيب، على تعويض عوائل قتلى وجرحى القافلة التركية إلى غزة، سيتحول إلى قانون يمنع تقديم دعاوى جنائية ضد جنود وضباط إسرائيلييين.

مشكلة رفض العوائل التركية المعارضة على الاتفاق الرسمي بين الحكومتين، سحب دعاويهم التي قدموها في السنوات الثلاثة الأخيرة، ضد ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده، دفعت قانوني



الحكومة التركية إلى ابتكار «إخراج» يهدف إلى حل مشكلة هذه الإجراءات القانونية في تركيا، عبر طرح الاتفاق أمام الحكومة التركية، وبعد ذلك أمام البرلمان التركي كمعاهدة دولية، وبعد تصديق الحكومة والبرلمان ينال هذا الاتفاق مكانة القانون. ووفقاً للمادة 90 من الدستور التركي، في وضع كهذا، القانون الجديد يتغلب على صلاحية المحكمة للنقاش في القضية. وفي المقابل، أكد مسؤول إسرائيلي أن تل أبيب ستطرح الاتفاق أيضاً أمام الحكومة لمنحه مكانة اتفاق دولي مُلزم.

تأتي هذه المعلومات بعد جولة من المباحثات التركية الإسرائيلية، التي ستستمر، بحسب «هارتس» أيضاً، هذا الأسبوع على أن تضم مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدور والمدير العام لوزارة الخارجية السابقة، يوسف تشنوفر، ويرأس الوفد التركي المدير العام لوزارة الخارجية التركية

فريدون سيني رولولو. وفيما لم يُحدّد إلى الآن زمان جولة المباحثات ومكانها، اقترحت إسرائيل أن تكون في القدس المحتلة. ولفتت «هارتس» إلى أن الأتراك يريدون تحقيق تقدم في الاتصالات مع إسرائيل قبل توجهه رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان إلى واشنطن في السادس عشر من شهر أيار المقبل، بسبب توجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى الصين في الخامس من الشهر نفسه، في زيارة تستمر خمسة أيام.

ولفتت «هارتس»، استناداً إلى الصحيفة التركية Today's Zaman، أن إسرائيل وافقت في جولة المحادثات الأولى في أنقرة، قبل نحو أسبوع، على تقديم تعويضات، لا لعوائل القتلى التسعة فقط، بل أيضاً لـ 70 مواطناً تركيا أصيبوا بالجراح خلال سيطرة الجنود الإسرائيليين على السفينة «مرمرة». لكن إلى الآن لم يتفق على المبلغ الدقيق الذي ستدفعه إسرائيل.